يستلزم عدم الكل والصفة ويمكن بلزم ان يكون الصانع والعالم بل جميع اللوازم
والملزومات خارجة عن التعريف لان عدم الصانع واللازم يستلزم عدم
العالم والملزومات انتهى مع زيادة الايضاح قوله بين الجزء والكل مع انه
لامغايرة بين الكل والجزء اصطلاحا قوله وكذا بين الذات والصفة فيه ليس كلامنا
في مطلق الذات والصفة بل كلامنا في مطلق الذات ذات الله تعالى وصفاته
والعدم عليهما محال قال بعض الافاضل فيه بحث لانه لا يخلو اما ان يكون
المراد ذات الواجب وصفته فلا سلم وجود الذات بدون الصفة لان الصفة
لازمة ووجود الملزوم بدون اللازم محال او يكون المراد الذات والصفة المجردتين
ولا سلم انهما ليسا غيرين ويمكن ان يجاب عنه بان المراد ذات الواجب ذات الواجب
وصفته ويمكن وجود الذات من حيث هي بدون الصفة وان لم يوجد الذات
من حيث انها ملزومة لها انتهى اقول في الجواب نظر لان الوجود المذكور فيه
ذهني والمتكلمون لم يتسموا على ان البحث مختص بالوجود الخارجي والفاضل
المحشي رده ايضا بقوله فلا يكفي مجرد الامكان الذاتي انتهى الذي ادعيته هو
لان الممكن بالذات قد يكون وقوعه مستلزما للمحال لعدم المعلول عند وجود علته
التامة ووجوده عند عدمها فانهما وان كانا ممكنين في نفس الامر لكن وقوعهما على
الوجه المذكور محال وهو تخلف العلة التامة عن المعلول وانفكاك عنها محال لا
يخفى قوله وما ذكره الخ كانه اشار الى الجواب بسؤال مقدر وهو ان يقال سلمنا
لزوم المغايرة بين الصفة والموصوف على تقدير الانفكاك جانب واحد ولكن لانم
ذلك في الجزء والكل فان الجزء من حيث هو جزء من الكل لا يوجد بدون الكل والكل بدون
الجزء فلا يكونان عينيه ولا غيريه فاجاب عنه من طرف المعتزلة بقوله وما ذكر الخ
قوله ظاهر العضد قال القوشجي وجه الفساد انه اذا اسقط من العشرة تسعة
افراد ويقع واحد صح ان يقال واحد من العشرة لان الواحد متقدم على العشرة والمتقدم
بالذات لابد انه يوجد قبل المتقدم عليه بالزمان قال شيخ الاسلام اي ما اعرف معنى
ان الجزء يوجد بدون الكل وما يلزم من انه لو اعتبر وصف الاضافة لزم عدم المغايرة
بين كل متضايفين قوله لا يقال جواب مقطوع اهل السنة عن هذا النظر باختيار

الشق

الشق الاول من الترديد وهو صحة الانفكاك من الجانبين بمعنى امكان الخ قوله وجود
كل منهما الخ يعني اعترضنا ان المراد بصحة الانفكاك من الجانبين بمعنى امكان تصور كل
واحد منهما مع عدم الاخر وحاصله انه يمكن ان يعقل كل منهما في الخارج اي التصديق
به مع الجهل بوجود الاخر وان كان وجوده بديهة محالا في نفسه قوله ولو كان بالفرض
قال شيخ الاسلام اي ولو كان عدم الاخر بالفرض وان كان المفروض محالا قيل وان
كان العدم محالا وفرضه فرض المحال لا فرض محال وهو ليس بمحال قوله قد يتصور
موجودا وانما قال موجودا لانه لا يمكن تصور معهوده بدون الصانع وقد يتصور
موجودا مع الجهل بوجود الصانع بخلاف الجزء مع الكل جواب عن سؤال مقدر بتقدير
ان يقال كما يجوز تصور وجود العالم بدون الصانع يجوز ان يتصور وجود الجزء
بدون الكل فاجاب بقوله بخلاف الجزء مع الكل قوله لما كان واحد من العشرة
فعلى هذا يكون التعريف جامعا لصدقه على صانع العالم ومانعا لعدم صدقه
على الكل مع الجزء قوله والحاصل اي في امتناع وجود الواحد من العشرة بدون العشرة
فتامل قوله ومعقولية الاضافة اي بين الواحد والعشرة وبين الكل والجزء قوله وامتناع
الانفكاك اي والحال امتناع انفكاك الواحد من العشرة قوله ح اي حين وصف
الاضافة قوله ظاهر لامتناع الانفكاك باعتبار وصف الاضافة قيل هذا كلام
المجيب ليس مرضيا عند الشارح بدليل قوله ولو اعتبرت الخ قوله لانا نقول على المنفي
لا علة للنفي قوله بعض الاذكياء الخ قوله التغاير اي ان مجرد يرد عليه ما قال
المحشي عذرا فالاوجه هو ملا قولهم لا وهو تصحيح لغرض الشارح لان هذا القدر
كاف للافادة لا لسبب كاف في الافادة وهذا التغاير شرط قوله انتهى الشيخ
قوله لم يريدوا اي بالغيرية قوله هذا المعنى اي امكان تصور وجود كل منهما بدون الاخر
فتامل قوله مع انه اي التعريف عند ارادة هذا المعنى قوله في العرض مع المحل
لان تصور وجود العرض بدون المحل محال فلا يكون ممكنا وان امكن وجوده بدون العرض
فلا يكون التعريف مانعا قوله ولو اعتبرت اشارة الى جواب قوله والحاصل ان وصف
الخ قوله بين كل متضايفين لانهما متغايران بالاجماع ولا تصور وجود كل
منهما بدون الاخر قوله بل بين الغيرين كالجزء والكل قوله بذلك اي بعدم المغايرة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)